شؤون اقتصادية

اعداد واشراف / أمل حزام

دراسة ميدانية لتحسين إنتاج البن في اليمن

حجة / سبأ:

ناقش محافظ حجة علي بن علي القيسي أمس مع الخبير الاقتصادي بمنظمة البن العالمية (آي سي أو) مايكل ويلر الذي يزور المحافظة حاليا الجهود الممكنة لإنجاح الدراسة الميدانية التي ينفذها فريق مشترك من المنظمة ووزارة الزراعة بخصوص إعداد دراسة نوعية متكاملة عن مشروع تحسين إنتاج البن في اليمن .

واستمع المشاركون في اللقاء إلى التقرير التفصيلي المقدم من مدير مكتب الزراعة والري بالمحافظة المهندس مطهر زيد مطهر حول واقع زراعة البن بمحافظة حجة وإجمالي المساحة الكلية المزروعة على مستوى عشرين مديرية من مديريات المحافظة والتي تقدر بـ2768 هكتاراً، وتبلغ كمية الإنتاج نحو ألف وخمسمائة وخمسين طناً بحسب إحصائية العام 2010م.

وفي الاجتماع أكد المحافظ القيسي أهمية المشروع الزراعي الذي يتبناه الخبير الدولي في مجال إعادة إنعاش زراعة البن في اليمن بما يمكن من استعادة مكانته وشهرته العالمية.. معتبراً الدراسة التي ستنفذ بهذا الخصوص بمثابة خطوة محفزة ومشجعة للمزارعين ولفتة ايجابية للاهتمام بزراعة البن من قبل الحكومة كونه موردا هاما في دعم الاقتصاد الوطني .

من جانبه أشار الخبير الدولي إلى أن الهدف من زيارته لمحافظة حجة هو التعرف على وضعية زراعة البن بالمحافظة والتنقل بين المناطق المشهورة بإنتاجه بغرض التركيز عليها خلال إعداد الدراسة التي سيتم انجازها مطلع العام القادم .

حضر اللقاء وكيل المحافظة الدكتور إبراهيم الشامي .

المدير التنفيذي للشركة اليمنية لتكرير النفط (مصافي مأرب) لـ 14 أكتوبر :

مشروع التوسعة والتحديث للمصفاة من أهم أولويات الخطة المستقبلية للشركة

كمية النفط الخام المكرر بلغت (3.510.253) برميلاً لعام 2010م

توقف المصفاة كبد الشركة خسائر مالية كبيرة تجاوزت 7 ملايين دولار خلال العام 2011م والنصف الأول من عام 2012م

الشركة اليمنية لتكرير النفط تعد إحدى الوحدات الاقتصادية المهمة التابعة لوزارة النفط والمعادن وتمثل قاعدة أساسية لتشغيل المنشآت الصناعية والتكريرية، تم إنشاؤها بموجب القرار الجمهوري رقم (47) لسنة 1996م كوحدة تابعة للمؤسسة اليمنية للنفط والغاز في عام 1996م، وتسلمت مصفاة مأرب من شركة (هنت) اليمنية في ديسمبر عام 1998م وكان من أول اهتماماتها إدارة وتشغيل المصفاة بكل طاقتها الإنتاجية، والتركيز على تدريب وتأهيل الكادر اليمني لإحلاله محل الكادر الأجنبي حتى أصبحت حالياً تعمل بكادر يمني (100 ٪)..

لمزيد من التفاصيل التقت الصحيفة الاخ عبد الكريم حسن شجاع الدين المدير التنفيذي للشركة،فإلى الحصيلة:

لقاء / أمل حزام المذحجي

عبد الكريم شجاع الدين

إعداد الدراسات والبحوث الاقتصادية

أوضح الأخ/ عبد الكريم حسن شجاع الدين المدير التنفيذي للشركة اليمنية لتكرير النفط (مصفاة مأرب) في تصريح لصحيفة (14 أكتوبر) أن الشركة منذ استلامها المصفاة حققت انجازات كبيرة تمحورت في انجاز عدد من الدراسات والبحوث لعدد من المشاريع الاستثمارية في مجال الصناعات التكريرية والبتروكيميائية عن طريق بناء جسر التواصل مع الهيئات العالمية والمنظمات والشركات المعنية وذات الاختصاص مؤكداً أنه كان من أولويات اهتمام الشركة وضع سياسية متكاملة للصناعات التكريرية والبتروكيميائية، وبرامج كفيلة بتطوير قدراتها الإنتاجية، والتحديث والتوسع في الوحدات التكريرية القائمة، وإنشاء وحدات جديدة حسب الإمكانية المتاحة، ومتابعة تنفيذ السياسات العامة المعتمدة للتكرير، و وإعداد برامج الصيانة لوحدات التكرير، وتطوير مهارات الكوادر العاملة بالشركة في المجالات الفنية والإدارية المختلفة، وتفعيل قواعد وأنظمة السلامة والأمن الصناعي لوحدات التكرير العاملة في الجمهورية، وإعداد الدراسات والبحوث الاقتصادية والفنية للمشاريع الاستثمارية، والتأكد من مطابقة المشتقات النفطية للمواصفات العالمية، و اقتراح وإصدار المواصفات الفنية الخاصة بوحدات تكرير النفط الخام، والإشراف والرقابة على عمليات التكرير والتصنيع، والمساهمة في المشاريع الاستثمارية للصناعة التكريرية والبتروكيمائية المرتبطة بمجال النفط والغاز كشريك عن الجانب الحكومي.

الترويج الاستثماري

وأكد ان الشركة بذلت جهوداً كبيرة في الحفاظ على العملية التشغيلية والإنتاجية للمصفاة بكامل طاقتها الإنتاجية من خلال تنفيذ أعمال الصيانة الدورية والشاملة لوحدات المصفاة بحسب الإمكانيات المتاحة رغم الظروف الصعبة التي مرت بها الشركة خلال عامي 2010 – 2011م مشيرا إلى أن كمية النفط الخام المكرر خلال عام 2010م بلغت (3,510,253) برميل بإجمالي مبلغ (255,593,319) مليون دولار التي تمثل قيمة مبيعات الشركة من المشتقات النفطية .

وأشار إلى أن أهم أهداف الشركة وخططها المستقبلية تتمحور في انجاز مشروع التوسعة والتحديث للمصفاة بهدف رفع طاقتها الإنتاجية لمواجهة الطلب المتنامي على المشتقات النفطية وتحسين نوعية المنتج، وزيادة العائد الاقتصادي للشركة من خلال الحد من الفاقد، وتحسين المواصفات النوعية للمشتقات النفطية، وتوسيع قاعدة النشاط الصناعي من خلال الترويج للاستثمار في مشاريع صناعة الأسمدة الازوتية، وصناعات المنظفات، ورفد مختبر المصفاة بالأجهزة الحديثة، وتنفيذ وانجاز مشروع مبنى الشركة طبقاً للمواصفات الفنية الحديثة التي تتلاءم مع طبيعية وحجم نشاط الشركة، وإعادة النظر في الهيكل التنظيمي للشركة لاستيعاب التطورات الجديدة

أما بالنسبة للصعوبات والمعوقات التي واجهت نشاط الشركة لعامي 2010 - 2011 م فقال:

أهمها عدم الحصول على التمويل اللازم لتنفيذ مشروع التوسعة والتحديث للمصفاة، كما أن التفجير المتكرر لخط أنبوب تصدير النفط الخام، وأعمال التقاطعات على خط صنعاء - مأرب أدت إلى توقف المصفاة لمرات عديدة من جهة وتشغيلها بأقل من طاقتها الإنتاجية لفترات طويلة من جهة أخرى ما كبد الشركة خسائر مالية كبيرة تجاوزت (7,000,000) دولار خلال العام 2011م والنصف الأول من عام 2012م موضحاً أن عدم مطابقة النفط الخام المغذي للمصفاة للمواصفات التصميمية والتشغيلية لها ادى إلى حدوث أضرار فنية في العديد من وحدات المصفاة وتدني أداء العامل الحفاز(catalyst)، بالإضافة إلى أن الشركة التي كانت تصنع هذه المادة قد توقف نشاطها في هذا الجانب مع وجود صعوبة في توفير البديل بوقت مناسب يتماشى مع احتياجات المصفاة في الظروف الاستثنائية.

وأضاف المدير التنفيذي للشركة اليمنية لتكرير النفط أن زيادة حجم العمالة بسبب التوزيعات المركزية التي لم تراع طبيعة عمل الشركة كوحدة اقتصادية إنتاجية خلقت أعباء ومشاكل إضافية، إلى جانب الاختلالات السابقة في أنظمة الأجور كون الشركة تعمل بثلاثة أنظمة للأجور النظام الأول الخاص بالعاملين المنقولين من شركة (هنت) سابقاً بعد تسليم المصفاة للشركة 1998م والنظام الثاني خاص بالعاملين المشمولين بنظام الخدمة المدنية الذين يعملون حالياً بالحقل إضافة إلى النظام الثالث الخاص بالعاملين المشمولين بنظام الخدمة المدنية العاملين في المقر الرئيسي ما أدى إلى العديد من الإضرابات خلال عامي (2010،2011) مشيراً إلى انه قد شكلت لجنة من قبل مجلس الوزراء بموجب قرار المجلس رقم (19) لمعالجة الاختلالات بأنظمة الأجور لم تبت الى اليوم فيها.

استبدال الوحدات المتهالكة

وفي ختام اللقاء قال المدير التنفيذي شجاع الدين: إن الشركة تأمل أن يعطى قطاع التكرير والبتروكيماويات عناية خاصة من الجهات ذات العلاقة ..مشيرا إلى انه على ثقة كاملة بان معالي وزير النفط والمعادن يعمل جاهداً على النهوض بهذا القطاع الحيوي المهم الذي يعد من أهم القطاعات الرئيسية الداعمة للاقتصاد الوطني آملاً الحصول على التمويل اللازم لمشروع التوسعة والتحديث لمصفاة (مأرب) واستبدال الوحدات المتهالكة من اجل الحفاظ على العملية التشغيلية بصورة طبيعية وآمنة لتغطية احتياجات السوق المحلية من المشتقات النفطية، والعمل على معالجة الاختلالات في أنظمة الأجور والحد من العمالة الفائضة الموزعة على الشركة لما فيه مصلحة العمل والصالح العام.

نافذة

هل القانون يضمن الحفاظ على المال العام ؟!

امل حزام

القانون رقم (23) لسنة 2007م بشأن المناقصات والمزايدات والمخازن الحكومية يهدف في مواده إلى حماية المال العام والحفاظ على ممتلكات وأصول الدولة ومحاربة الفساد في أعمال المناقصات والمزايدات ، والعدالة والمساواة بين المتنافسين في المناقصات والمزايدات، والنزاهة والمساواة وضبط وتحديد الإجراءات المتعلقة بالمناقصات والمزايدات والمخازن والكفاءة الاقتصادية في أعمال المناقصات والمزايدات، والإشراف والرقابة على أعمال وإجراءات المناقصات والمزايدات والمخازن وذلك لضمان سلامتها للحفاظ على المال العام والمصلحة العامة، ودفع وتشجيع المقاولين والموردين والاستشاريين على تطوير أدائهم مهنياً واقتصادياً.

وتسري أحكام هذا القانون على دواوين عموم الوزارات، والمؤسسات العامة والهيئات والمصالح والصناديق المتخصصة ومختلف الجهات في السلطة المحلية المركزية وفروعها في وحدات السلطة المحلية وغيرها من الجهات التي تتضمنها الموازنة العامة للدولة إلى جانب الوحدات الإدارية للسلطة المحلية، ووحدات القطاع العام، والجهات ذات الموازنات المستقلة والملحقة، وحالات الشراء والتوريدات والمقاولات والتعاقدات على الخدمات التي تتم بموجب اتفاقيات القروض والمنح المصادق عليها الا إذا نصت تلك الاتفاقيات على خلاف ذلك، وعلى وحدات القطاع المختلط التي تمتلك الدولة (50 ٪) فأكثر من رأسمالها أن تضع كل منها لوائح خاصة بها لتنظيم أعمال المناقصات والمزايدات ولا تعتبر هذه اللوائح سارية المفعول الا بعد الموافقة عليها من السلطة المختصة في كل منها وإقرارها من مجلس الوزراء، وعلى وزارة الدفاع ان تضع لائحة خاصة بها للتوريدات والأعمال ذات الأغراض العسكرية ولا تعتبر سارية المفعول إلا بعد الموافقة عليها وإقرارها من السلطة المختصة وفقاً لقانون إنشائها، ، وإذا تجاوزت قيمة المناقصات في وحدات القطاع المشار إليها السقف المالي المحدد لها في اللائحة فان إقرار تلك المناقصات يندرج في إطار صلاحيات اللجنة العليا، وعلى الجهات المشار إليها تطبيق أحكام القانون بشرط أن تكون منسجمة مع أهداف ومبادئ القانون.

ويجب على جميع الجهات الخاضعة لأحكام هذا القانون ضمان تكافؤ الفرص والمعاملة المتساوية والعادلة لجميع المتنافسين في المناقصات والمزايدات، وعدم الموافقة على إنزال مناقصة لأي مشروع ما لم يكن معتمداً في البرنامج الاستثماري للموازنة العامة للدولة، وتحديد عقود المناقصات والوثائق المرفقة بها وطرفي العقد وموضوعه ومواصفاته ومكان تنفيذه وموعد الوفاء به والالتزامات العينية والنقدية على كل طرف أثناء مراحل التنفيذ وغرامات تأخير السداد وضمانات التنفيذ وحالات إلغاء العقد، ويجوز تنفيذ الأعمال المدنية الصغيرة والتوريدات في حالة أن تكون مشاركة المجتمع المستفيد ايجابية لتعزيز الاقتصاد ودعم جودة السلع والخدمات المطلوب شراؤها واستدامتها، أو إذا كان هدف العملية خلق فرص عمل وإشراك المجتمع المستفيد من المشروع ، وفي جميع الأحوال يجب موافقة لجنة المناقصات المختصة والتأكد من أن الأسعار متقاربة مع الأسعار في الأسواق، مع ضرورة نشر إعلان المناقصات الدولية في وسائل نشر واسعة الانتشار باللغتين العربية والانجليزية وموقع الجهة الالكتروني (الانترنت) ويتضمن الإعلان للتأهيل المسبق ما يكفي من معلومات تستطيع الجهة من خلاله تقييم مدى استجابة العطاءات .....والخ

الهيئة العليا للرقابة على المناقصات والمزايدات تملك الاستقلال الإداري والمالي وتخضع لإشراف رئيس الجمهورية وتدار عن طريق مجلس إدارة مكون من رئيس وستة أعضاء بناء على ترشيح مجلس الشورى وتتكون من أربعة عشر شخصاً ويمثل فيها القطاع التجاري والصناعي والمجتمع المدني والقضاء، ويجب أن يكون العضو حاصلاً على مؤهل جامعي ولديه خبرة عملية لا تقل عن خمسة عشر عاماً بعد حصوله على المؤهل الجامعي، وان لا يكون قد صدر ضده حكم قضائي في جريمة مخلة بالشرف والأمانة وتكون مدة العضوية في مجلس الإدارة أربع سنوات.

ومن ضمن مهامها الرقابة والإشراف على سلامة إجراءات المناقصات والمزايدات المرفوعة إليها،واقتراح تطوير السياسات والتشريعات، ومراجعة السقف المالي والتنسيق مع الجهات المختصة، والنظر والبت في الشكاوى والتظلمات المرفوعة، وتكليف فرق متخصصة للقيام بالزيارات الميدانية التفتيشية، وإحالة أي مخالفة أو خروقات إلى النيابة العامة لاتخاذ الإجراءات، وإبلاغ الهيئة الوطنية العليا لمكافحة الفساد بأي قضية.

ورغم وجود قانون المناقصات والمزايدات والمخازن الحكومية ولائحته التنفيذية بكل بنوده وأهدافه ومبادئه وأحكامه وبالرغم من وجود تلك الهيئة يتفشى الفساد والتلاعب في المناقصات والمزايدات بشكل كبير على مستوى محافظات الجمهورية وهنا أتساءل هل السبب عدم تطبيق القانون ام وجود كوادر غير كفؤة في عضويتها، أم أن المصلحة الخاصة تفوق سلطة المصلحة العامة، وما هو الحل اليوم؟؟.